

قرار وزير الاقتصاد والتجارة
رقم (496) لسنة 2022م
بشأن قصر استيراد سلعة وتقرير حكم

وزير الاقتصاد والتجارة...

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/أغسطس/2011م وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/ديسمبر/2015م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 09/نوفمبر/2020م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م، بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري ولوائحه التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة في مدينة سرت بتاريخ 10/مارس/2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (193) لسنة 2021م، بشأن اعتماد النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع.
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022م، بشأن إصدار التنظيم الداخلي لوزارة الاقتصاد والتجارة.
- وعلى كتاب السيد رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأدوية البيطرية والمبيدات رقم (1 - 12 - 2022) المؤرخ في 12/4/2022م.

قرر

مادة (1)

يقصر استيراد الأمصال واللقاحات البيطرية ورمزها في النظام المنسق للسلع رقم (3 00 2 30 00) على الشركة الوطنية للأدوية البيطرية والمبيدات.

مادة (2)

يجوز للشركات الوطنية المسجلة لدى اللجنة العليا لتسجيل الأدوية والمستحضرات والمستلزمات البيطرية توريد اللقاحات والأمصال البيطرية بعد استيفاء الموافقات اللازمة من المركز الوطني للصحة الحيوانية وبشرط توافر الاشتراطات الصحية اللازمة لنقلها وتخزينها

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى المخاطبين بأحكامه وضعه موضع التنفيذ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه.

محمد علي الحويج
وزير الاقتصاد والتجارة